

دور الاتحادات النقدية في مجابهة الأزمات المالية العالمية

(تجربة مجلس التعاون الخليجي أنموذجا)

أ.سليمان إياس

أ. بن عبد العزيز سفيان

جامعة بشار-الجزائر

ملخص:

لقد تصاعدت وتيرة الأزمات الاقتصادية العالمية منذ مطلع التسعينيات وأصبحت تتزايد بشكل مثير للقلق والاهتمام، مهددة بذلك الاستقرار الاقتصادي للعديد من دول العالم بسبب الانتشار الكبير لأثارها كنتاج للانفتاح الاقتصادي والمالي. ولغرض تفادي آثار هذه الأزمات اتجهت العديد من دول العالم إلى إنشاء تكتلات اقتصادية لغرض مجابهة هذه التحديات، ولعل من أهم نتاج هذه التكتلات هو تلك المجموعة من المناطق النقدية الإقليمية التي أصبحت تنتشر في ربوع المنظومة الاقتصادية العالمية أملا في التخفيف من إرهابات الأزمات عن طريق التعاون الاقتصادي ما بين دول الإقليم النقدي. وتعد دول الخليج في الفترة الحالية من خلال إطلاقها لمشروع التكتل النقدي إحدى الدول التي تمشي وراء هذا المسعى لغرض تحقيق منافع اقتصادية لدول هذه المنطقة. وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لغرض الإشارة إلى ذلك من خلال التأصيل النظري للاتحادات النقدية بالإضافة إلى وصف الأزمة المالية العالمية لتقترح مستقبل الاتحاد النقدي الخليجي كنتاج لتكتل هذه المجموعة من الدول، لتختتم بتوصيات ونتائج هامة. الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، الاتحاد النقدي، الأزمة المالية، المشتقات المالية، دول الخليج، الإدارة النقدية.

Résumé :

Nous avons intensifié le rythme des crises économiques mondiales depuis le début des années nonante et est devenu de plus en plus alarmant, une attention,

menaçant la stabilité économique de nombreux pays dans le monde en raison de la forte prévalence de l'ouverture économique et financière. Afin d'éviter les effets de ces crises ont eu tendance de nombreux pays du monde pour la création de blocs économiques afin de répondre à ces défis, mais la présence de ces groupes dans toute la plénitude de leur capacité de production est énorme, en raison de différences dans le poids économique des pays dans le monde va conduire à un risque accru de conflits commerciaux et causant des dégâts aux privés intérêts des pays en développement, et peut-être sortir de ce qui est devenu la crise financière mondiale sur les applications du mécanisme de protection nouvelles, comme l'utilisation de blocs économiques pour protéger les États membres du bloc de la concurrence étrangère est un bon signe du point de changement de ces blocs dans l'économie internationale. Et venu sur ce papier dans le but de découvrir comment utiliser ces blocs protectionnistes dans un sens, de conclure avec des recommandations et les résultats sont importants.

مقدمة :

لقد تصاعدت وتيرة الأزمات الاقتصادية العالمية منذ مطلع التسعينيات وأصبحت تتزايد بشكل مثير للقلق والاهتمام، مهددة بذلك الاستقرار الاقتصادي للعديد من دول العالم بسبب الانتشار الكبير لأثارها كنتاج للانفتاح الاقتصادي والمالي. ولغرض تفادي آثار هذه الأزمات اتجهت العديد من دول العالم إلى إنشاء كتكتلات اقتصادية لغرض مجابهة هذه التحديات، ولعل من أهم نتاج هذه التكتلات هو تلك المجموعة من المناطق النقدية الإقليمية التي أصبحت تنتشر في ربوع المنظومة الاقتصادية العالمية أملا في التخفيف من إرهابات الأزمات عن طريق التعاون الاقتصادي ما بين دول الإقليم النقدي.

وتعد دول الخليج في الفترة الحالية من خلال إطلاقها لمشروع التكتل النقدي إحدى الدول التي تمشي وراء هذا المسعى لغرض تحقيق منافع اقتصادية لدول هذه المنطقة.

ولعل ما شهدته إفرازات الأزمة المالية العالمية الأخيرة من توجه نحو إنشاء هكذا كتكتلات هو خير دليل على مدى إدراك الدول لأهمية التوجه نحو هذا المسعى لغرض الوقاية من الآثار غير المتوقعة هذه للآزمات.

إشكالية الدراسة :

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:
" كيف يمكن أن تكون الاتحادات النقدية وسيلة تجابه بها الأزمات المالية العالمية، وما

هو مستقبل هذه الاتحادات في المنطقة العربية على غرار مجموعة دول الخليج؟"

أهمية وأهداف الدراسة :

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي تلعبه الاتحادات النقدية في مجابهة الأزمات المالية العالمية من خلال استعراض نظري لتجربة دول الخليج المستقبلية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها ستمثل حلقة من الحلقات التي ستتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية لعدد من الاقتصادات لضمان الاستمرار والبقاء في بيئة يسودها التغير المستمر.

منهج الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات.

خطة الدراسة :

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: الاتحادات النقدية كنتاج للتكتلات الاقتصادية.
- ✓ المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على المنظومة النقدية العالمية.
- ✓ المحور الثالث: مستقبل الاتحاد النقدي لدول الخليج ودوره في الوقاية من

الأزمات المالية العالمية.

1. المحور الأول: الاتحادات النقدية كنتاج للتكتلات الاقتصادية.

1.1. تعريف التكتلات الاقتصادية:

تنبع أهمية التكتلات الاقتصادية من ذلك الدور المهم والمكان البارز الذي أصبحت تحتله في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية" تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكتل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي «جاكوب فاينر» سنة 1950، حيث بين أن التكتل هو شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية.¹

وهناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكتل الاقتصادي، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكامل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكتل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية.²

فمن بين أهم التعاريف التي اصطلحت على التكتل الاقتصادي نذكر:

- تعريف بيلا بالاسا*: يعرف التكتل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.³

- أما الاقتصادي « ميردال »، فيرى أن مفهوم التكتل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.⁴

- ويرى الاقتصادي « ماخلوب » أن التعريف الأكثر ملاءمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل.⁵ وهنا يناقش « ماخلوب » التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتحييز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.⁶

وقد اقترح أحد الباحثين مفهوماً شمولياً بحيث يرى في التكتل الاقتصادي عملاً إيرادياً من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.⁷

وانطلاقاً من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول وبعيدة المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل.⁸

2.1 اتجاهات التكتلات الاقتصادية: هناك اتجاهين رئيسيين للتكتل الاقتصادي يمكن

التمييز بينهما:⁹

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكتل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. ويتتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكتل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكتل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكتل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة. إذن فتعدد التعريفات لاصطلاح التكتل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن اصطلاح للتكتل الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر التالية:¹⁰

- ينظر إلى التكتل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة المتكتلة إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة « التكامل الاقتصادي التام » كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه.

- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

3.1. شروط ودرجات التكتل الاقتصادي:

لوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الاقتصادي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكتل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله.

1.3.1. شروط التكتل الاقتصادي:

لقد أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي¹¹:

- التقارب الجغرافي.
- الإرادة السياسية.¹²
- وجود العجز والفائض.
- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل.
- توفر وسائل النقل والاتصال.
- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية.
- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية.¹³

2.3.1. درجات التكتل الاقتصادي:

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدد درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها:

1-2-3-1- منطقة التجارة الحرة:

هي "شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر ويتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا

دور الاتحادات النقدية في مواجهة الأزمات المالية العالمية

التكتل"¹⁴، إذ تلتزم كل دولة عضو في المنطقة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء، ومن أبرز صور المناطق الحرة في العصر الحديث منطقة التجارة الحرة الأوروبية "الإفتا(EFTA)"¹⁵.

1-3-2-2- الاتحاد الجمركي:

يقصد بالاتحاد الجمركي بأنه معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقليمياً الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد بحيث يتم:

- توحيد التعريفات الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
- تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء قبل دول الخارج وبصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية.
- إنشاء جهاز استشاري تكون وظيفته تنظيم العلاقة بين الأعضاء وحل المشاكل التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

- تجمع الدول الإيرادات المحصلة من الرسوم على السلع التي تدخل الإقليم الجمركي الجديد لتوزع بين الدول الأعضاء، لكن الاتحاد الجمركي ليس دائماً فعالاً في أي مكان وزمان، فهو يكتسي أهمية قصوى لحد تلغى معه حقوق الجمارك المعنية ويكون عدد شركائه معتبراً وتكون اقتصاديات البلدان الشركاء متشابهة بما فيه الكفاية بغية تحقيق هيكله للاقتصاديات التي تتبع عملية التكامل.¹⁶

1-3-2-3- السوق المشتركة:

تعمل السوق المشتركة على إزالة العوائق أمام تجارة السلع بين أعضائها، كما تقر تعريفات جمركية خارجية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تسمح السوق المشتركة أيضاً بحرية حركة

البضائع والخدمات والأشخاص ورأس المال داخل السوق. وتعتبر السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR)* مثالاً للسوق المشتركة .

1-3-2-4- الاتحاد الاقتصادي والنقدي:

بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية يشمل كذلك تحرير حركات رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي ونقدي متكامل وموحد مستقبلاً بين الدول الأعضاء.

1-3-2-5- الاندماج الاقتصادي الكامل:

وبمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وهذه هي الصورة المحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة.

1-3-2-6- المناطق الحرة:

ويقصد بها "تلك المناطق التي تقع في إقليم دولة من الدول ولكنها تعتبرها كما لو كانت خارج إقليمها من حيث القوانين الجمركية وتنظيم التصدير والاستيراد، وإلى حد كبير من حيث القواعد الضريبية وبعض القواعد الإدارية"¹⁷. كما تعرف من جانب آخر بأنها "قطعة أرض تابعة للدولة ولها حدود جغرافية واضحة وتقع في نطاق ميناء بحري أو جوي أو بالقرب منه ويتم عزلها جمركياً عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المناطق معاملة الصادرات وتعامل البضائع الخارجة منها معاملة الواردات، إلا أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدولة ويتم تجهيزها بالمرافق العامة"¹⁸. ولغرض التمييز بين درجات التقارب الاقتصادي نستعرض الجدول التالي:

جدول (01): درجات ومراحل التكتلات الاقتصادية

المواصفات	التكتل
: لا تعريف ولا قيود على التجارة بين الأعضاء.	منطقة التجارة الحرة
: القواعد السابقة + تعريف مشتركة في مواجهة غير الأعضاء.	الاتحاد الجمركي
: القواعد السابقة + حرية كاملة + تنسيق وتحركات السلع ورأس المال والعمالة بين الأعضاء	السوق المشتركة
: القواعد السابقة + عملة موحدة + تكامل وتوحيد السياسات الاقتصادية أمام التجارة الخارجية	الاتحاد الاقتصادي
م.ت.ح + إ.ج + س.م + إ.اقتصادي + سياسة نقدية موحدة = سوق موحد	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات أعلاه.

4.1. مزايا وعيوب التكتل الاقتصادي:

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه.

1.4.1. مزايا وفوائد التكتل الاقتصادي:

هناك مزايا عديدة للتكتل الاقتصادي يمكن تلخيصها كما يلي:

- حرية تنقل عناصر الإنتاج.
- زيادة قوة التفاوض.
- اتساع حجم السوق.
- تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من مهارات اليد العاملة.

2.4.1. عيوب ومشاكل التكتل الاقتصادي:

لا يخل التكتل الاقتصادي من مجموعة من العيوب التي تحول غالبا وتحقيق أهداف التكتل منها:

- مشكل التعريف الموحدة.

- مشكل الحماية الجمركية.

- مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر.

إذن من خلال ما سبق يمكن القول بأن التكتل الاقتصادي أصبح له أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية. فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات خاصة في ذلك الجانب المتعلق بالمعاملات النقدية مما استوجب إقامة تكتلات واتحادات نقدية بين الدول خاصة في ضل إفرازات الأزمات المالية العالمية.

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على المنظومة النقدية العالمية:

" يولد الكساد من بطن الراج " هذا ما تعلمه العالم من خلال الدورات الاقتصادية، فعندما ترتفع الأسعار بشكل محموم ويزيد الراج وترتفع المكاسب ويحدث ازدهار، ومع الصعود المحموم في الأسعار، فانه يجب التنبؤ بان الانكسار قادم، وكلما اقتربت الأسعار من حالة الغليان تصبح الأزمة وشيكة.¹⁹

1.2. أسباب الأزمة المالية وظروف انتشارها:

في الأزمة المالية الأخيرة تفاعلت عدة أمور مما ساهم في تفاقمها واندلاعها، ويمكن إجمالها فيما يلي:²⁰

دور الاتحادات النقدية في مواجهة الأزمات المالية العالمية

- وجود فترة ازدهار في الفترة من عام 2001 حتى النصف الأول من سنة 2006 بسبب انتعاش سوق العقارات، وبلوغ البرميل الواحد من البترول أسعاراً مرتفعة (حوالي 150 دولاراً للبرميل) مما شكل فائض السيولة لدى العديد من البنوك والمؤسسات المالية.

- تضخم السيولة " حبس الأموال لدى المصرف دون عائد" مما أدى إلى حدوث مشكلة مزدوجة هي :

أ. تركيز كبير في الائتمان في الرهن العقاري (عدم احترام أسس الائتمان الرشيد).

ب. منح القروض من الدرجة الثانية مما أدى إلى ظهور الفقاعة العقارية (أي الارتفاع الجنوني لأسعار العقارات حيث ينتفخ السعر ويكبر حتى يصل إلى مرحلة الانفجار) ليس بغرض السكن وإنما للمضاربة.

ج. قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، بعد ما تجمع لدى البنك محفظة كبيرة من رهونات العقارية، حيث لجأ إلياستخدام هذه «المحفظة من رهونات العقارية» لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق[♦]، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه رهون العقارية، فلجأ المستثمرون بدورهم بعد أن تفاقمت المشكلة لشركات التأمين التي وجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد، فقامت بتصنيف سندات الديون لفتتين (أ) قابله للسداد (ب) لا يمكن سدادها، وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من هؤلاء المستثمرين.

د. تحول الاقتصاد الحقيقي إلى اقتصاد ورقي من خلال المضاربة بالمشتقات المالية[♦].

- فيفري 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري فريدي ماك (Freddie Mac) وفاني ماي (Fannie Mae) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار.

- 29 سبتمبر 2008 والأول من أكتوبر: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ "وول ستريت" (WallStreet) تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوربية بشدة في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها. فقرر مجلس الشيوخ خطة الإنقاذ المعدلة.

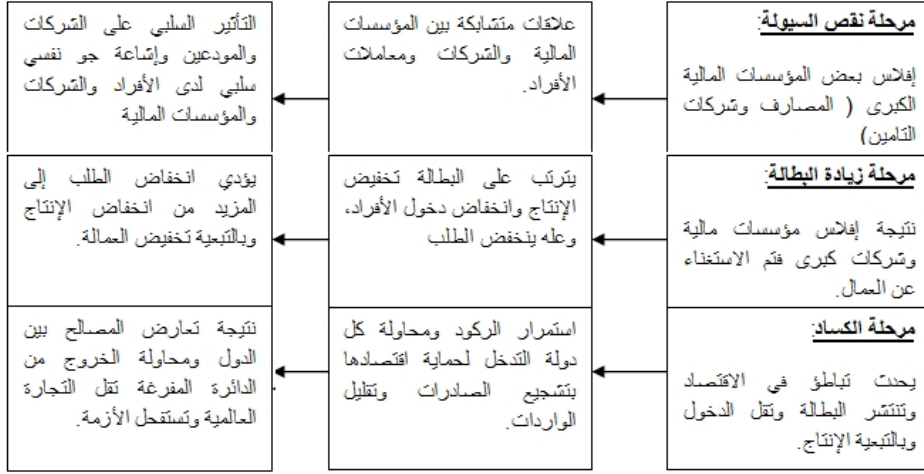
- من سنة 2009 إلى الآن: تزايد منادات هيئات المجتمع الدولي بضرورة إجراء الحلول الكفيلة باحتواء الأزمة والتخفيف من شدتها.

2.2. تداعيات الأزمة المالية العالمية ونتائجها:

يوضح الشكل أدناه تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية ومراحل تفاقم الأزمة

ون نتائجها: الشكل (01): مراحل ودوافع تفاقم الأزمة المالية العالمية

دور الاتحادات النقدية في مواجهة الأزمات المالية العالمية



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار

الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15.

ويتبين من خلال التداعيات السابقة حول الأزمة الحالية أن المخرج الوحيد والمتاح على المستوى المحلي هو التخفيف من حدة انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات، ثم العمل تدريجياً على تحريك ورفع هذا الطلب، أما على مستوى كل دولة فإن عليها أن تقوم بجهود إنقاذ وتحريك ودعم الصادرات هذا دون نسيان التوجه نحو الاندماجات والاتحادات الاقتصادية على شاكلة الاتحاد النقدي الذي أصبحت تتوجه إليه بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوروبي للتخفيف من وطأة الأزمات وهو ما ستوضحه الدراسة أدناه من خلال استعراض تجربة مجلس دول التعاون الخليجي.

المحور الثالث: مستقبل الاتحاد النقدي لدول الخليج ودوره في الوقاية من الأزمات

المالية العالمية.

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس . فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس، النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981م، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامه لبرنامج تعاون

وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون . وضمن مجالات التعاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعريفات الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك ما نصت عليه المادة "22" من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن " تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها " .

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983م لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات . وفي عام 2002م أنشئت لجنة الاتحاد النقدي.

1.3. مسيرة وحصيلة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي:

يضم مجلس دول التعاون الخليجي ستة أعضاء وهي (الكويت، السعودية، الإمارات، البحرين، قطر وعمان) وقد تم التوقيع على النظام الأساسي له في 25 ماي 1981 وتم إنشاء المجلس في 25 أيار 1981 واتخذت العاصمة السعودية الرياض مقراً له برئاسة سيادة المستشار عبد الله يعقوب بشاره كأول أمين عام له.

ومنذ تلك الفترة حقق هذا المجلس خلال مسيرة تطوره حصيلة كبيرة من الانجازات

نوجزها في الجدول أدناه:

جدول (01): حصيلة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي

تأسيس مجلس التعاون الخليجي (الكويت، قطر، السعودية، البحرين، عمان)	حزيران 1981
توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون.	كانون الأول 1981
إطلاق منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون	أيار 1983
إعادة ربط الريال العماني رسميا بالدولار الأمريكي	1986
لجنة المحافظين توافق على ربط شبكة الصراف الآلي بين دول مجلس التعاون والدول العربية	أيلول 1994
ربط الريال القطري رسميا بالدولار الأمريكي	تموز 2000
دول مجلس التعاون توافق على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي	تشرين الثاني 2000
توقيع الاتفاقية الاقتصادية الجديدة وهدفت إلى إقامة اتحاد جمركي خليجي وسوق خليجية مشتركة وعملة موحدة بالإضافة إلى ربط الدينار البحريني رسميا بالدولار الأمريكي	تشرين الثاني 2001
تأسيس الاتحاد النقدي من قبل الدول الأعضاء وكذلك ربط الدينار الإماراتي رسميا بالدولار الأمريكي	2002
إطلاق الاتحاد الجمركي وربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسميا بالدولار الأمريكي	كانون الثاني 2003
اتفاق دول المجلس على معايرة التقارب الاقتصادي	تشرين الثاني 2005
لجنة الاتحاد النقدي قدمت مسودة حول عناصر تنسيق معايير التقارب الاقتصادي الى المجلس الأعلى لدول التعاون	تشرين الثاني 2006
أعلنت عمان تأخير انضمامها الى مجلس التعاون الخليجي	كانون الثاني 2007
ربط الدينار الكويتي بسلة عملات	حزيران 2007
انطلاق سوق خليجية مشتركة	كانون الثاني 2008
لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول مجلس التعاون حول أنظمة وقوانين الاتحاد النقدي	حزيران 2008
موعد إطلاق العملة الخليجية	كانون الثاني 2010

المصدر: سلطة مركز دبي المالي العالمي في الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي،

2000، ص 24.

2.3. المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لدول الخليج لإصدار عملة خليجية موحدة:

يمكن القول أن قيام الاتحاد النقدي الخليجي كنموذج للمناطق الموحدة في إطار العملة يمكن له أن يعطي نتائج ايجابية متعددة إلى جانب بعض السلبيات الممكنة والتحديات المتوقعة للمشروع،²¹ ويمكن عرض المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لدول المجلس من خلال الجدول الموالي:

جدول (01): المؤشرات والتنبؤات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

2010	2009	2008	2007	المؤشرات لدول المجلس
3.8	0.1	6.7	5.6	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
822.5	1.037.5	801.6	881.0	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)
4.8	5.6	11.5	6.7	مؤشر أسعار المستهلك (%التغيير في المتوسط)
3.1-	6.2-	28.7	17.7	رصيد الميزانية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
22.6	31.4	1.0-	5.9	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
36.6	38.4	39.1	40.0	عدد السكان (مليون نسمة)

المصدر: تقرير مجموعة صانبا المالية، الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي،

2011، السعودية، فبراير 2011

فمن خلال القراءة في المؤشرات أعلاه نستطيع التمييز بين آثار الاتحاد النقدي على

دول مجلس التعاون الخليجي سواء على المدى الطويل أو على المدى المتوسط وهذا كمايلي:²²

أ.على المدى المتوسط: تخفيض تكاليف الانتاج، رفع مستوى التجارة البينية، إلغاء

رسوم التحويل بين دول المجلس، رفع مستوى التنافسية لاقتصاديات دول المجلس.

دور الاتحادات النقدية في مواجهة الأزمات المالية العالمية

ب. على المدى الطويل: الارتباط بسياسة نقدية موحدة، الارتباط بسياسة سعر صرف موحدة، رفع معدلات النمو والتوظيف، سهولة الاستثمارات بين دول المنطقة. وفيما يخص مدى ملائمة ربط العملات دول المجلس ومن تم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي فإنه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار في الفترة الحالية لترك بعد ذلك حرية الاختيار للسلطة النقدية حسب ما تقتضيه الظروف المستقبلية.

3.3. الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة: إن قيام دول الخليج متكاملة على

عملة واحدة يترتب عليه آثارا مختلفة منها:²³

- * يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تنويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل أكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطربا وتطورات متسارعة.
- * يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.
- * زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية .

* إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيا على عملاتها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنوع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم .

* إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

* أخيراً، فإن هناك نقاشاً يدور أحياناً حول مدى ملاءمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فانه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى المذكور آنفاً نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

4.3. عمل مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمات ومدى الاستفادة من الوحدة

النقدية:

تعتبر مرحلة الأزمات من اشد المراحل التي مرت على مجلس التعاون الخليجي خاصة في سنوات التسعينيات عندما كان الخليج مسرحاً لتغيرات وأحداث دولية ولعل التحدي الأبرز آنذاك كان فيما تمثل بغزو العراق الى الكويت، وتفويض دولتها ثم دعوة

دور الاتحادات النقدية في مواجهة الأزمات المالية العالمية

القوات الأجنبية وما أفرزته حرب تحرير الكويت من آثار سلبية على المنطقة وتكبلها بالتزامات اتجاه العرب تحت ضغط الحاجة لتلبية المتطلبات الأمنية لها هذا من الجانب السياسي، أما من الجانب الاقتصادي فقد واجه الاتحاد تحديات على غرار ما حصل في تقلبات أسعار النفط عالميا وبالأخص عام 1998 بحيث أدى الانخفاض ما دون 10 دولارات للبرميل إلى ضرر بالاقتصاد الخليجي وتراكم العجزات المالية وارتفاع المديونية وضرر بالمشاريع الإنتاجية، إلا أن هذه الحقبة شهدت مزيدا من التعاون بين الدول الأعضاء في المجلس لغرض مجابهة التقلبات المختلفة في السوق العالمية للنفط.

أما بخصوص أزمة الرهون العقارية الأمريكية وبالرغم من ضخامتها وتأثيرها الكبير على العديد من دول المعمورة إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي وبفضل السياسة الاقتصادية المحكمة فضلا عن الاتجاه نحو التوحيد النقدي فقط استطاعت أن تخفف من وطأة هذه الأزمة من خلال جسر من التعاون ما بين دول المنطقة مما شكل سياجا واقيا لهذه الدول من الإرهاصات المختلفة والمتابعة للأزمة.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نستطيع أن نستنتج أن قرار إنشاء اتحاد نقدي يعد خطوة جريئة على مستوى العالم العربي في التاريخ المعاصر، وكانت كنتاج عمليا لقرارات القمة الخليجية وتضمن إصدار العملة الخليجية الموحدة ربط جميع العملات الخليجية بالدولار الأمريكي في موعد أقصاه نهاية عام 2002 والاتفاق على تحديد معايير التوافق وسعي هذه الدول الى تطبيقها تمهيدا لإصدار العملة بعد سنة 2010 وقد تناولت الدراسة ذلك من خلال خلفية تاريخية لمسيرة التعاون بين دول المجلس ثم تطرقت إلى آثار التوحيد النقدي الايجابية والسلبية على المنطقة بالإضافة إلى دورها في مجابهة الأزمات وتوصلت إلى الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي العمل على التعاون للتسريع في توحيد العملة مما يعزز بوجود تكتل اقتصادي قوي يعزز المكاسب.
- العمل على التسريع بتنفيذ توصيات المحافظين بخصوص ما تعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي بين دول المجلس.
- ضرورة إنشاء مكتب إحصائي مركزي يجسد عمل المجلس بخصوص المعلومة الاقتصادية الشفافة عن سيرورة العملة وذلك تجنباً للمعاملات الوهمية بما يجنب الوقوع في الأزمات.
- لا بد من إعطاء الاستقلالية للبنك المركزي الموحد لتسيير سياساته بشكل أكثر نزاهة وحرية.
- ضرورة نقل التجربة الخليجية الى دول المغرب العربي للاستفادة منها وتنسيق سياسة نقدية موحدة.

المراجع والهوامش

- جاكوب فاينر (ولد في مونتوريال في 1892 - وتوفي فيها سنة 1970): خبير اقتصادي كندي، أمريكي الجنسية. قدم إسهامات كبيرة في الاقتصاد الدولي وتاريخ الفكر الاقتصادي ونظرية الشركات والمؤسسات. عمل أستاذاً في جامعة شيكاغو وجامعة برنستين، وهو من رواد نظرية المؤسسات وأول من ميز بين منحنيات التكلفة على المدى القصير والمدى الطويل. في عام 1937 نشرت له دراسات عديدة في نظرية التجارة الدولية خاصة ذلك الجانب المتعلق منها بالاتحادات الجمركية والتكتلات الاقتصادية.
 - 1. محمد رثيف مسعد عبده، "التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 182.
 - 2. سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتطبيق"، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 222.
 - * بيلا بالاسا: اقتصادي مجري من مواليد مدينة بودابست سنة 1928 وتوفي فيها سنة 1991. عمل مع الاقتصادي سامويلسون في نفس المخبر واكتشفا ما يعرف بأثر بالاسا- سامويلسون. وفي نظريته حول التكامل الاقتصادي في
- .247 .

التجارة الدولية سنة 1961 حدد بالاساس مختلف درجات التكامل الاقتصادي وكانت له إسهامات كبيرة في هذا التخصص من الاقتصاد الدولي.

3. بيلا بلاسا، "نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.
4. محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.
5. سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 31.
6. جون وليامسون وآخرون، "التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981، ص 41.
7. سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 283.
8. محمد لبيب شقير، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، ج 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 46.
9. إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002 ص 45.
10. سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 36.
11. للمزيد انظر: عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص 07-09.
12. إسماعيل العربي، "التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.
13. المرجع السابق، ص 43.
14. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 104.
15. الإفتا (The European Free Trade Association (EFTA): منطقة التجارة الحرة الأوروبية تضم سبع دول أنشأت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959، ص 191.
16. صالح بكر الطيار، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1995، ص 436.

- * اتفاقية الميركوسور MERCOSUR (أو تسمى باللغة البرتغالية "ميركوسول"): هي اتفاقية تجارية إقليمية يشترك فيها كل من الأرجنتين والبرازيل وباراجواي وأوروغواي. وقد تأسست في الأصل كإتحاد جمركي، ص 191.
17. جميل الشراوي، المقاصد الأساسية لقوانين ضمانات الاستثمار في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية التابعة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1978، ص 22.
18. ناهد عبد اللطيف محسن، تقييم لأداء المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية، دراسة منشورة في مجلة مصر المعاصرة، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 455-456، القاهرة، أكتوبر 1999، ص 124.
19. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 19.
20. سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، شعاع للنشر والعلوم، الطبعة الأولى، سوريا، 2009، ص 94.
- ففي عام 2006 حوالي 40% من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة، أي ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات. للمزيد انظر: ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 08.
- ♦ التوريق (Securitization): ويسمى أيضا التسنيد، ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول، حيث يمكن الإقبال على شراء هذه التوعية من الأوراق المالية المخلقة أو المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة. ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان التي هي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها. للمزيد انظر:
21. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2009، ص 23.
- ♦ المشتقات المالية (Derivatives): هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية أي تلك الأصول التي تكون مجموع العقد وهي تنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية، وتسمح المشتقات المالية للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على الأصل محل العقد ومن أهم المشتقات نجد (عقود الاختيارات Options، العقود المستقبلية Futures Contracts، عقود المبادلات Swaps، أدوات مالية أخرى Other Instrument). فالأوراق المالية المشتقة ليس لها حق مباشر على الأصول الفعلية وإنما على الأوراق المالية الأخرى. للمزيد انظر:
22. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 1999م/، ص 156.

دور الاتحادات النقدية في مواجهة الأزمات المالية العالمية

23. صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي)، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة قاصدي مرياح (ورقلة)، ص 246.
24. المرجع السابق، من نفس الصفحة.
25. للمزيد انظر : <http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html>